مركز حمورابي

الشباب من سؤال فعل " الإحتجاج " إلى مقاربة فعل " المشاركة "

الشباب من سؤال فعل " الإحتجاج " إلى مقاربة فعل " المشاركة "

عبد الوهاب أهرموش
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
- المغرب -

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

27 نيسان **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مقدمة

لقد عرف السياق الإقليمي المغاربي في أدبياته ثورات احتجاجية ، أدت إلى سقوط أنظمة سياسية عتيدة، والمغرب بدوره عرف " حراكا احتجاجيا " قويا و الذي لعبت فيه حركة 20 فبراير دور الزعامة للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وتنموية[1]. كما لم تكن تلك المرة الأولى التي يشهد فيها المغرب موجة إحتجاجية للمطالبة بالتغيير، فالتاريخ السياسي المغربي حافل بالمحطات الاحتجاجية ذات الطابع السياسي والاجتماعي، لكن الاختلاف أو الاستثناء الذي شكلته حركة 20 فبراير هو أنها ظهرت كحركة تحمل مطالب سياسية[2] في ظل الظرفية التي تتميز بغياب التأطير السياسي[3].

ففي الفاتح من يوليوز 2011، شهد المغرب محطة تاريخية مهمة، تمثلت في الاستفتاء على الدستور الجديد، والذي تضمن العديد من مطالب " الحراك " وعلى رأسها مطلب الملكية البرلمانية، الذي ارتبطت فيه الملكية تاريخيا بالقانون الدستوري المقارن القائم على فصل السلطات، مركزه مؤسسة البرلمان المنتخب بصفة مباشرة من الشعب، وتبعية الحكومة من حيث التشكيل والمساءلة، نظرا لانبثاقها عن الأغلبية، أما الملك في النظام البرلماني، فيتمتع بمكانته الرمزية والقيمة، بوصفه ممثل الدولة وضامن للدستور دون أن يتمتع بصلاحيات تنفيذية، تخوله التدخل في تدبير الشأن الحكومي أو التأثير في التوجهات الحكومية[4].

وفي هذا السياق شكلت حركة 20 فبراير تحولا نوعيا، ويمكن رصد عناصر ذلك على مستوى تنظيم الاحتجاج وطبيعته ومجاله، فقد تم الانتقال من الاحتجاج التلقائي الذي يكون بمثابة رد فعل على أوضاع خاصة، إلى احتجاج منظم، وكذا من الاحتجاج ذي الطبيعة الاجتماعية في الغالب إلى احتجاج عام، تؤطره شعارات سياسية بالأساس، أو من إحتجاج فئوي أو مناطقي،

[1] - الحسين ارباري : " مطالب حركة 20 فبراير في المغرب على محك الممارسة السياسية والدستورية- مطلب الملكية البرلمانية نموذجا"، مؤلف جماعي، المركز الديمقراطي العربي: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي- دراسة في متغيرات الاستقرار و اللاستقرار في الأنظمة السياسية- برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى : 2019 ص 187.

[2] - وعلى رأس هذه المطالب مطلب الملكية البرلمانية، كمدخل لإصلاح النظام السياسي، مشكلا بذلك استثناء مغربيا في ظل سياق إقليمي طغى عليه مطلب إسقاط النظام.

[3] - Moumia.Bennami-chraibi et mohmad jeghllag..la dynomique protestaise du monvement du 20 février à casablanca. Presses de sciences po/revue. Francais de science politique 2012/ 5-vol.62.p ;869.

[4] - الملكية البرلمانية- ملك يسود ولا يحكم، منشور بموقع الجزيرة- نيت، منشور بتاريخ 28 يناير 2016، شوهد بتاريخ:05-12-2018 على الرابط: https ;//www.al jazera.net/ encyclopedia/ conceptsaud erminalogy/2016/1/28.

تعرفه فئات أو مناطق معينة إلى إحتجاج شعبي تشاركي. وقد كان من أهم أسباب هذا التحول ما شهده العالم المغاربي ابتداء من أواخر سنة 2010 من إنتفاضات وثورات، فالوحدة الحضارية للدول المغاربية وتشابه واقعها من حيث مظاهر الاستبداد والفساد، أنتج قابلية للتفاعل للانتقال من ثقافة الاحتجاج من بلد عربي إلى أخر، إلى ثقافة المشاركة عن طريق ممارسة السلطة، وقد أسهمت الوسائط الإعلامية المتنوعة والمتطورة في سرعة ذلك التفاعل و الانتقال[1].

إلا أن مسار الحراك ومآلاته إختلف عمّا عرفته دول مغاربية أخرى، خاصة في تونس وليبيا و الجزائر، وذلك لإختلافهما في مجموعة من المقومات و العناصر التي إرتبطت أساسا بطبيعة الفاعلين السياسيين. ليبقى السؤال مطروحا :

كيف أسهمت بنية القرارات والسياسات العامة الموجهة للشباب، بدءا من التخطيط، وصولا لقياس أثرها، ومحاسبة المسؤولين عن تنفيذها في تدبير الشأن العام لبلدهم؟

وفي محاولة منا الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية التي بين أيدينا، سنحاول الحديث عن المساءلة الشبابية في السياق العام ضمن (**المحور الأول**)، في حين سنتحدث ضمن (**المحور الثاني**) عن المساءلة الشبابية في السياق الخاص.

المحور الأول : المساءلة الشبابية في السياق العام

تعنى المشاركة تغيير في علاقات القوة، أي الانتقال والتحول التدريجي إلى الاستقلالية الذاتية وتحمل المسؤولية، المساعدة في استخدام القدرات البشرية كوسيلة لزيادة مستويات التنمية، من حيث أنها ستسمح للناس بتحقيق توقعاتهم بالكامل وتدعم اسهاماتهم إلى الأفضل في المجتمع[2]. وهنا سنكون أمام مستويين : المستوى الفردي أي مشاركة الأفراد في عمليات التصويت، المستوى الجماعي كالمنظمات التمثيلية والنقابية والسياسية، أما الأشكال من حيث المشاركة فتتراوح من المشاركة الاقتصادية إلى المشاركة الاجتماعية بما في ذلك المشاركة الأسرية، السياسية والثقافية، وعليه يمكن تعريف مشاركة الشباب بأنّهم الفاعل المؤثر في عمليات تطوير البرامج والسياسات و في اتخاذ القرارات، واحتلال مواقع قيادية مرموقة على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما يعني تضمين المنظور الشبابي في كل العمليات الديمقراطية المجتمعية[3].

[1] -محمد باسك منار: " المشهد السياسي في المغرب- دراسات في سياقات ومألات ما بعد دستور 2011"، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، نشر مكتبة المعرفة – مراكش، الطبعة الأولى : 2018 ص 15

[2] - انظر منتدى شارك الشبابي 2014: " المساءلة المجتمعية والمشاركة الشبابية- مشروع تعزيز دور الشباب في الرقابة العامة"، ص 3

[3] - نفسه ص 3.

وذلك من عملهم المنظم ودورهم في التخطيط والرقابة وقياس التأثيرات، لأن عامل مشاركة الشباب لا تسهم في إنجاح البرامج والخطط فحسب، وإنما تشجع على الشعور بالهوية وتكفل التواصل والتفاعل الاجتماعيين، كما تنمي حس المسؤولية و الانتماء[1]. يتضح جليا أن الأشكال البسيطة للمشاركة، كالتصويت، أو عضوية مؤسسات أو أجسام تمثيلية، لا تعتبر مؤشرا كاملا على فعالية المشاركة، المهم أن تكون هذه المشاركة، قادرة على إحداث تأثير في بنية القرارات و السياسات العامة، بدءا من التخطيط لها، وصولا لقياس أثرها ومحاسبة المسؤولين عن تنفيذها[2].

أولا : سياسات الشباب : الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في التجارب المحلية والدولية

يتغير العالم بسرعة غير مسبوقة و هو ما يؤثر بعمق على حياة شباب العالم الذي يبلغ عددهم مليون نسمة، بنسبة 25 في المئة منهم في البلدان المغاربية[3]. هذا ما يجعل القوة الاقتراحية للشباب في كثير من أرجاء العالم، سواء المغاربة أو المتقدمة النمو منها، قوة للتغيير مؤكدين أنفسهم كعوامل ذات تأثير قوي على الساحة العامة. حيث تتحدى الحركات الشبابية والمجموعات الطلابية هياكل السلطة و تدعو لإبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع للتعبير عن تطلعاتهم و اهتماماتهم بحرية أكثر من أجل مناقشة القضايا التي تستحوذ على اهتمامهم والسعي لإيجاد حلول لها، وخير مثال على ذلك أن 45 في المئة من مستخدمي الانترنيت في العالم ككل هم دون سن 25 عاما[4].

كما ان الشباب[5] قد اثبتوا قدرتهم وإمكانياتهم في أن يكونوا عوامل تغيير ايجابية، يمكن أن تساعد في معالجة المشاكل المحيطة بحاضر ومستقبل كوكب الأرض وإيجاد حل لها، حيث نجدهم دائما كانوا إستباقيين في تحديد الحلول للتحديات التي تواجه التنمية، لما أثبتوه من قدرة على بناء جسور الحوار بين الثقافات[6].

[1] - نفسه ص 4.

[2] - فمثلا يشكل التصويت، وسيلة للمحاسبة (وهنا محاسبة من هم بموقع المسؤولية)، كما هو منح شرعية لبرنامج جديد يمثله مرشحون جدد، فيما لا يمكن القول بإمكانية وجود مساءلة شبابية (أو شعبية ان أردنا التوسع)، فاعلة دون مشاركة واسعة النطاق وعلى مختلف المستويات.

[3]- انظر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية- الاجتماعية (UN DESA)، شعبة السياسات والتنمية للشباب في الميدان الاجتماعي.

[4]- انظر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (WORLD tu telecom)، وقائع وأرقام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT 2011).

[5]- لغرض هذه الإستراتيجية- تشمل كلمة (شباب) مجموع الشابات والشبان، شبكات الشباب والمنظمات التي تخدم الشباب أو القائمة على الشباب أو التي يقودها الشباب.

[6]- في هذا الجانب يفيد تقرير عام 2013 فريق من الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الشباب أصلا حيويا للمجتمع:" يصوغ مراهقو وشباب اليوم (....) التنمية الاجتماعية والاقتصادية متحديين المعايير والقيم الاجتماعية وواضعين أسس مستقبل العالم، لكن للأسف غالبا ما يظلون مستبعدين في العمليات الرسمية لاتخاذ القرار، وتستمر نسبة المقترعين بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 عاما أدنى من نسب فئات عمرية أخرى ويبقى احتمال إنصافهم إلى أحزاب سياسية اقل من غيرهم، للمزيد يرجى الاطلاع على:
- الأمم المتحدة " شراكة عالمية جديدة" 2013.

لذا يجب ان يشكل إشراك الشباب في الحوارات بشأن السياسة العامة و عمليات إتخاذ القرار في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والبيئية و الثقافية مكونا هاما من عملية الإلتزام مع الشباب كأفراد وقادة.

ومن هنا وجب على الشباب و الشابات أن يؤدوا دورا رئيسا في هذه العملية، فضمان حقوق الشباب والإستثمار في جودة تعليمهم، وفرص العمل والتوظيف اللائقين، و مهارات كسب العيش الفاعلة، و الوصول إلى الخدمات الصحية و المشاركة في أمور ضرورية لتحقيق التنمية والمستقبل المستدام يبقى مرهوناً بنوع من إدماج هذه الفئة، ضمن أطراف المجتمع بطريقة متكاملة واستشارية و تشاركية، وفق ما أكده تعزيز الإستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (شباط/ فبراير 2014)[1].

ومنه، فان صياغة سياسة شبابية على المستوى الوطني كخطوة ارتكازية بمثابة لتطوير لاستراتيجية شبابية يلزمها وجود إرادة سياسية حقيقية تضمن الدعم المطلوب لتنفيذ المشاريع التنموية، والتي يجب إتباعها كضرورة ملحة لتحقيق شراكة حقيقية بين مؤسسات الإدارة والحكم المحلي (البلديات، مديريات الوزارات على المستوى المحلي، مؤسسات المجتمع المدني...الخ.)، بغرض تطوير الإستراتيجية المحلية للشباب على ضوء السياسة الوطنية والعالمية المتفق عليها دوليا ووطنيا وجهويا ومحليا.

وبالتالي، فان السياسة العامة الموجهة للشباب يجب أن تصاغ بحوار وطني شبابي جامع يأخذ الاعتبار لرسم خطوط الدولة الاجتماعية من أجل تحقيق نهضة شبابية شاملة، غايتها ضمان مؤشرات لقياس ورصد الأداء، والتي كان من الضروري أن تأتي سياسة وطنية للشباب كتتويج قطاعي، ينسق فيما بين الإستراتجيات الموجودة في مختلف القطاعات و يسلط الضوء على الاستثمار في كافة البرامج الوطنية الأخرى.

ثانيا : الشباب ودوره في التأثير على القرار السياسي

يجمع العديد من الباحثين على أن المواطنة الفاعلة تتجسد في المشاركة المواطنة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة في تدبير الشأن العام لبلدهم، فمشاركة الشباب ودوره في التأثير على القرار السياسي مبدأ ديمقراطي من أهم ركائز الدول الديمقراطية المعاصرة، ومبدأ نميز منه بين الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة بين الحقوق والواجبات بين الأفراد وبين الأنظمة الاستبدادية والشمولية[2].

[1]- نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان (unfpa)، عملا بقرار مجلس الأمن (A/RES/234/65 ، الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2010.
[2]- انظر الحركة الشبابية لمنتدى بدائل المغرب بشراكة النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، " تحديات ورهانات المشاركة السياسية للشباب"، لإيجاد بدائل مواطنة لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية، المقام ببوزنقة في 07 فبراير 2015 ص 1.

وان تنامي أهمية مشاركة الشباب في الشأن العام ودورهم في الدفع من اجل إرساء دولة المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها معادلة رئيسية لأي تغيير أو إصلاح و دعامة أساسية لأي ديمقراطية ناشئة، ولم يكن المغرب بمنأى عن بؤرة هذه التحولات التي شهدتها المنطقة والتي دفعته لإقرار مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية كان أبرزها دستور 2011[1].

إذن تُعد المشاركة السياسية لجميع شرائح المجتمع المنبع الرئيسي لتعزيز الديمقراطية، لذلك سعت مجموعة من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في المغرب إلى تشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات بدور ثانوي وعيا منها بأهمية تجديد النخب السياسية والحزبية في المشهد المغربي بغاية ضمان مشاركة شبابية فاعلة وقادرة على التغيير، فيما ارجع بعضهم رفض المشاركة لأسباب تاريخية مرتبطة أساسا بحقبة ما قبل 1999[2].

ولتحسين دور المشهد السياسي لدول المغرب العربي قد طالبت الأمم المتحدة حكومات هذه الدول بضرورة مراجعة قوانينها الانتخابية، وتكييفها مع طموحات الشباب للتأثير عليه ايجابيا، كما دعت أيضا إلى الإقرار بالشباب ودعمهم كقادة للمجتمعات المحلية و الأحزاب، فضلاً عن تعبئة الشباب بكل الطرائق كمقترعين ومرشحين ومراقبين للعملية الانتخابية مع دمجهم في كل مراحل هذه العملية، بكونهم يعدون القوة الديموغرافية المهمة في المشهد المغربي[3] عامة وفي الدول المغاربية خاصة.

[1]- بدائل المغرب، مرجع سابق ص 2

[2] - تجدر الإشارة في هذا الجانب إلا ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرجع أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسة الفاعلة إلى تأثير البيئة السياسية بممارسات غير سليمة قبل وأثناء وبعد الانتخابات لبعض الجهات مما يؤثر سلبا في مشاركة الشباب، لذلك طالب الدول بتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة، لكن القرار لم يغير الكثير في المشهد السياسي.

[3]- فحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 فمشاركة الشباب تبقى جد ضعيفة لأسباب سوسيو اقتصادية وثقافية وسياسية كذلك، فبخصوص مشاركة الشباب في الحياة العامة، أبرزت المندوبية ان 1 في المائة فقط من الشباب منخرط في حزب سياسي، و4 في المائة يشاركون في لقاءات الأحزاب السياسية أو النقابية، و 1 في المائة نشيطون داخل النقابات المهنية، و4 في المائة يشركون في التظاهرات الاجتماعية أو الإضرابات، وحوالي 9 في المائة يشاركون في الأنشطة التطوعية، حيث أفادت المندوبية أيضا ان 55 في المائة من الشباب لا يثقون في الأحزاب السياسية، وفي 42 في المائة لا يثقون في البرلمان، و60 في المائة لا يثقون في الجماعات المحلية، و32 في المائة لا يثقون في الحكومة، و28 في المائة لا يثقون في المجتمع المدني، و26 في المائة لا يثقون في القضاء، و24 في المائة لا يثقون في الإعلام في مغرب تشكل الفئة اقل من 25 سنة ما يقارب 65 في المائة من مجموع سكان المغرب.

ثالثا : الشباب ودوره في تعزيز بنية التمثيل السياسي

أصبحت تنمية الشباب والمشاركة السياسية ركيزتي مقاربات الإدماج الاجتماعي[1]، ومن ضمنها " إرساء ديمقراطية الثقافة"، أو دعوة الأشخاص المهمشين للانضمام إلى الثقافة السائدة التي تدعو الأشخاص المهمشين إلى المشاركة، وتنشئ أيضا مساحة جديدة ومتكافئة للثقافات المهمشة أو القادمين الجدد إلى المجتمع لكي يعرفوا المجتمع على ممارساتهم الثقافية الخاصة، ليس من خلال الانضمام إلى النظام السائد فحسب بل عبر اغنائه أيضا[2].بقصد تعزيز البنية التنموية للشباب وقدراتهم[3]، التي يمكن ان يكتسبها هؤلاء الشباب لتحقيق قدراتهم الكاملة في المستقبل[4] في صنع القرار السياسي و الاقتصادي.

وذلك من مشاركة المواطنين و المجتمعات المحلية في مختلف مراحل عملية صنع السياسات، كنوع من التطوع والمشاركة في المجال السياسي، و كركيزة أساسية " للإدارة الملتزمة " التي تضم منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، الطوائف الدينية) كحقل جديد للتخطيط السياسي[5]. أو كإطار ضروري لتقييم الإدماج الاجتماعي والتعامل مع جانبه السياسي. ولا سيما لفهم تحديات تمثيل الشباب في مراكز القرار، وكذا إدماجهم في الحياة السياسية من مستويين :

- أن المرحلة الانتقالية الحالية في المغرب العربي شهدتتغيرات في الأنظمة السياسية، والتي أدت في الغالب إلى بروز قوة متعارضة، وقد أسفر عن ذلك تلقائيا إعادة تحديد الفئات الاجتماعية والسياسية نحو مجتمع شامل، بدلا من إعادة إنشاء أنظمة قمعية قديمة من فئات مختلفة أو جديدة[6].

[1]- يمكن تحديد مصطلح الإدماج الاجتماعي على انه " متعدد الأوجه بطبيعته، ويتمتع بالمزايا التالية:
- البروز : للفت الانتباه، للتعرف عليه.
- الاعتبار : يأخذ واضعو السياسات بعين الاعتبار اهتمامات المرء واحتياجاته.
- النفاذ إلى التفاعلات الاجتماعية.
- الحقوق : الحق بالتصرف والمطالبة(ويشمل الحق بالاختلاف، الهوية، حق النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية المتاحة وذات الجودة (السكن- التعليم، النقل، الرعاية الصحية، الخ)، الحق في العمل، حق المشاركة في الحياة الثقافية.
- الموارد للمشاركة الكاملة في المجتمع: الموارد الاجتماعية والمالية أساسية.
- انظر: إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية في الأمم المتحدة الصادر سنة 2007، وكذا الملحق المتعلق بتحديات CH إدماج الشباب بحسب الأبعاد والإطار.

[2]- انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافية:" الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي"، مكتب بيروت، اليونسكو- شتنبر 2013 ص 10.

[3]- تشمل مجموعة المهارات مهارات (قيادة، حل المشاكل، تسوية الصراعات الخ)، وأساليب سلمية (الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، الايدز، الوقاية من تعاطي المخدرات، التثقيف الجنسي، الخ، والإبداع وفنون الأداء)، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات (مهارات في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام، وتطوير الأعمال، ومهارات سوق العمل (كتابة سيرة ذاتية، التدريب على المقابلة، تنظيم المشاريع، الخ)، ولغات أجنبية، ومشاركة شبابية فاعلة (مشاركة في المجتمع المحلي، تفاعلات مع الحكومة المحلية، مشاركة في برلمانات الشباب الخ)، انظر: البنك الدولي 2010.

[4]- ان نطاق المشاركة المدنية أوسع من نطاق المشاركة السياسية، ويشمل الخدمة الاجتماعية عبر المشاركة في المجال الصحي والتعليم وفي الجمعيات الخيرية، للمزيد انظر: منيار 2010.

[5]- انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة 2007.

[6]- انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة 2009.

- أن هيكلية السياسة التي تشجع على الإقصاء، قد تشكل الأمثلة عن لفئات السياسة، سواء السياسات التي تستهدف مجموعات معنية أقصيت في السابق، وسياسات عامة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، أو سياسات موجهة إلى الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تحسين بيئة العمل، وسياسات لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة المؤقتة، أو الدائمة، أو سياسات لتعزيز المشاركة المدنية الفاعلة تمنح المواطنين حقوقا[1].

المحور الثاني : المسألة الشبابية في السياق الخاص

يشكل الشباب رحى المجتمع وعماده ومصدر قوته وتماسك نظمه وأنساقه، فالمجتمعات التي تعير الاهتمام لرعيل الشباب، وتبري للذود عن حقوقه وتطلعاته وطموحاته، تفتح مصراعيها على عوالم الاستمرارية و التجدد و النماء و النهضة و الرقي، بينما التي لا تعبأ بوجوده ولا تكترث لأمره، تفرض على نفسها واقع النكوص والتفكك والانهيار، فالبيت إن ضعف أساسه تلاشى و إنهار، لكن إن صلحت دعامته أضحى أكثر مثانة وصلابة، فهو القادر على مواجهة عوادي الزمان وتقلباته وتحدياته[2].

من هذا المنطلق غدا موضوع الشباب الإشكال الذي يقض مضجع الحكومات، ويؤرق فكر الساسة والمدراء، لما يتميز به من أهمية قصوى في الدفع قدما بالدول وإنجاح واقع الإصلاحات الدستورية والسياسات والتوجهات العامة لهاته الدول المغاربية، حيث يشكل شباب اليوم ترياق الأزمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، سواء بإنخراطه الفعال في تدبير الشأن العام، أو عن طريق المشاركة السياسة الواعية، لكن في المقابل قد يصبح عالة ومصدر إزعاج للمجتمع وعقبة في تطوره وتقدمه، حينما تنعدم فرص إندماجه ومشاركته وإنخراطه في الحياة السياسية[3].

[1]- نفس المرجع السابق، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة 2009.
[2] - رشيد امشنوك،" الشباب المغربي بين تحديات الاندماج ورهانات السياسات العمومية - الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2030 نموذجا"، مجلة اتجاهات سياسية بالعدد التاسع، تشرين الثاني 2019، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا ص 67.
[3]- رشيد امشنوك، نفس المرجع السابق، ص 67.

وعلاوة على ذلك لقد عرف المغرب في الآونة الأخيرة هبة ديمغرافية شبابية مهمة، إذ يقدر عدد الشباب بتسعة ملايين شاب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، وان صح القول فهو مؤشر يضع الدولة على محك الاختبار التنموي الحقيقي وأمام تحدي كبير، إما بالإنتصار للغة الشباب و التفاعل الايجابي مع جذوة الفتوة والملفات المطلبية الملحة، بهدف الحد من الاحتقان الاجتماعي و الحراك الشعبي و الذي تضيع فيه فرص التغيير الحقيقي[1].

وبالتالي، فإن المسألة الشبابية في السياق الخاص المغربي رهان استراتيجي لا محايد عنه، وأولوية تنموية لا مناص منها، لان آليات تحقيق هذه الرؤية، وشروط نجاحها ترتبط أساسا بعوامل كثيرة، أهمها وأبرزها الإرادة السياسية والمناخ الديمقراطي، كإستراتيجية وطنية تعبر عن إهتمامات الشباب، وتعكس مطالبهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتقوض دعائم التناقضات التي باتت ملمح وضعية الشباب بالمغرب المعاصر، وتسهم في تقلص الفوارق بين مكونات المجتمع[2].

فإذا كانت السياسات الحكومية بطبيعة الحال تهدف إلى وضع المعالم و التوجهات العامة للدولة للاستجابة لتطلعات الشباب ومطالبهم الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فان محاولة أجرأتها لا تخلو من انتقادات الشباب و الساسة أنفسهم، ولا تسلم من المساءلة و النظر و التمحيص، أما لكونها لا تعبر عن منتظرات الشباب، أو لأن الإطار النظري الذي يحكم سياقها لا يساير مستجدات المرحلة وتحولاتها ونسفها التغيري أو لأن شروط تطبيقها وتفعيلها لم تنضج بعد[3].

ليبقى الإشكال قابلاً للطرح و هو على المنوال التالي : فما دور السياسات الرسمية في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب؟ وهل الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2030 استحالت لمطالب الشباب وتطلعاتهم؟ وكيف تفاعل الخطاب الرسمي مع حراك الشباب ومطالبهم الحقوقية؟

[1]- نفسه، ص 68.
[2]- المملكة المغربية، وزارة الشباب والرياضة، الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، 2014 ص 06
[3]- رشيد امشنوك، نفس المرجع السابق، ص 69.

أولا : تعميق النقاش الشبابي والمراهنة على إعادة قراءة المرحلة

لقد أضحى الرهان المؤسساتي والتشريعي و التدبيري تلك السمة الغالبة في فلسفتها، فلا شك أنه رهان غير كافي لوحده، بالنظر لما يعرفه الواقع السياسي الشبابي من نتوءات قيمية وثقافية يستدعي تدخلا جادا يرصد المشكل في أساسه، ويعري الأزمة الشبابية وتجلياتها السوسيولوجية سواء في اهتمامات الشباب، وأنظمة تفكيرهم، أو سلوكاتهم وأفعالهم، لأنها تعكس وعيهم والعقل الجمعي الذي يحدد وجودهم[1].ولهذا فان المفارقات الثقافية التي ينطوي عليها واقع الشباب تساؤلا بالذات عن هوية المسألة الشبابية في دول المغرب العربي، و تضعه على محك الاختيار سواء عبر مختلف السياسات الموجهة للشباب، لا سيما الإستراتيجية الوطنية المغربية المندمجة، التي تحتاج إلى فلسفة قيمية وسوسيولوجية واقعية تخرجها من أفقها الإدارية التدبيرية[2].

لما تطرحه هذه الأسئلة عند كل حديث عن مألات تعميق النقاش الشبابي والمراهنة على إعادة قراءة المرحلة الخاصة بالمسألة الشبابية بالمغرب، حاملة في طياتها رؤى نقدية وجيهة حول الحقيقة السياسية للإستراتيجية، وأفقها المحدود في ظل غياب نموذج تنموي وطني متكامل، لا يعني الشباب فحسب بل المجتمع بأسره ومختلف مكوناته، فالشباب كما قال (بير بورديو): " ليس مجرد كلمة بل هو نتاج تفاعل المجتمع مع التاريخ والثقافة والقيم و السياسة[3].

وبالتالي فكل قراءة إصلاحية مجتزأة لازمة الشباب، ستفرز لا محالة واقعا إصلاحيا متشظيا طالما لم تستحضر أبعاد المسألة الشبابية السوسيولوجية والثقافية والقيمية والسياسية، من أجل وضعها في سياقها الصحيح، حيث لا يمكن فصل قضايا الشباب عن العناصر البنائية للتنمية، وفلسفتها الاجتماعية، الثقافية، و البيئية السياسية المناسبة لتحقيقها[4].

ومنه فان أزمة الشباب هي أزمة ثقافة ومجتمع، أي أنها مركبة ومتداخلة العناصر، وقد أكدت جل الدراسات العلمية التي أنجزت حول الشباب[5]،[6] لاسيما في البلدان المغاربية ذات رهانات سياسية وإيديولوجية،ان المسألة الشبابية بالمغرب لا تنحصر في غياب السياسات وانعدام تفعليها،

[1] - نفسه، ص 77.
[2]- نفسه، ص 77.
[3] - P. BOURDIEU. Questions de sociologie. Editions de Minuit.1992. p : 143.
[4]- بوعمامة العربي،" الشباب المغربي في سلم القيم والأولويات عند الدولة"، دراسة ضمن كتاب، المغرب في سنة، منشورات المركز المغربي لتحليل السياسات 2015 ص 179.
[5]- رشيد امشنوك، نفس المرجع السابق ص 77.
[6]- حجازي عزت، " الشباب العربي ومشكلاته"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1985 ص 217.

بل كذلك في طبيعة الرؤية الرسمية المسكونة بهواجس سياسية إيديولوجية، تروم إلى إستيعاب الديناميكية الشبابية واحتوائها بما يخدم النسق السياسي الرسمي[1].. جراء جمع بيانات على نحو غير واف أو غير مناسب بطريقة لا تحفل بالمستبعدين في نماذج النمو الاقتصادي، ووضع المخصصات الاجتماعية، كأحد الأسباب الرئيسية وراء الثورات في هاته الدول العربية[2]. بالرغم من توقع تحسن في الوضع الديمقراطي في الدول المغاربية بعد إسقاط الأنظمة التي استمرت لعقود، حيث بقي الأداء منخفضا جدا في عام [3]2012. وبناءً على هذا فان المؤشرات التي تدل على وجود نقاش عمومي يتمثل في ما يلي:

- **الحقوق والحريات الأساسية :**ويقصد بها تلك الحقوق التي لا يمكن تصور وجودها خارج المجتمع وبعيدا عن إطار الدولة، وهذه الطائفة تؤكدها عادة الوثائق الدستورية، ومنها على سبيل المثال حرية العمل، الحرية الدينية، الحق في التعليم، وحرية ممارسة مهنة التجارة والصناعة...الخ[4]

- **النظام التمثيلي:** يشكل هذا المبدأ التمثيلي، يمثل ذلك العنصر الأساسي الحامي للمشاركة السياسية، و لا يتحقق إلا عبر قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة، بغاية فرز مؤسسات تمثلية حقيقية تمثل الشعب المتمتعة بالمصداقية، حيث أوجب الإحاطة بعملية الاقتراع بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة[5].

- **نزاهة الانتخابات:**يعني ذلك ان الانتخابات تُعدَّ من بين أهم وسائل السيطرة على الحكم، فمنها يتم انتخاب بشكل سلمي من هم الذين سيحكمون كما تعطي مشروعية للقرارات التي سيأخذونها[6]،ونظرا لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية الشرعية العالمية لحقوق الإنسان الصادرة في 10-12-1948 في الفقرة 03 من المادة 21 بقولها: ان إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة، دورية، تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت ".

[1]- رشيد امشنوك، نفس المرجع السابق ص 78.
[2]- يشرح " تاكون" في تحليل للشباب في العالم العربي عموما ودول المغرب العربي على وجه الخصوص أنهم غالبا ما يتعرضون للإقصاء من الحياة العامة النظامية، ويضيف ان البلدان التي يتمتع فيها المواطنون بحق الاقتراع تسمح عامة للشباب بالاقتراع في نفس 18 أو 21، ولكن وحدها البحرين وقطر والسودان تسمح للشباب بالترشيح للانتخابات الوطنية، تتراوح اعمارهم ما بين 25-30 سنة، ويستبعد الشباب من المشاركة المباشرة في عمليات صنع القرارات الوطنية السياسية، للمزيد انظر: الملحق المتعلق بالوضع الديمقراطي في دول العالم العربي.
[3]- انظر في هذا الجانب المحلق المتعلق بالوضع الديمقراطي في دول المغرب العربي.
[4]- صلاح الدين فوزي: " النظم السياسية- وتطبيقاتها المعاصرة "، القاهرة دار النهضة العربية، 1998- 1999 ص 350.
[5]- عبد الرحمن احمد ابوخرص: " الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة"، 2007 ص 9-10.
[6]- محمد فهيم درويش: " مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد"، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010 ص 136.

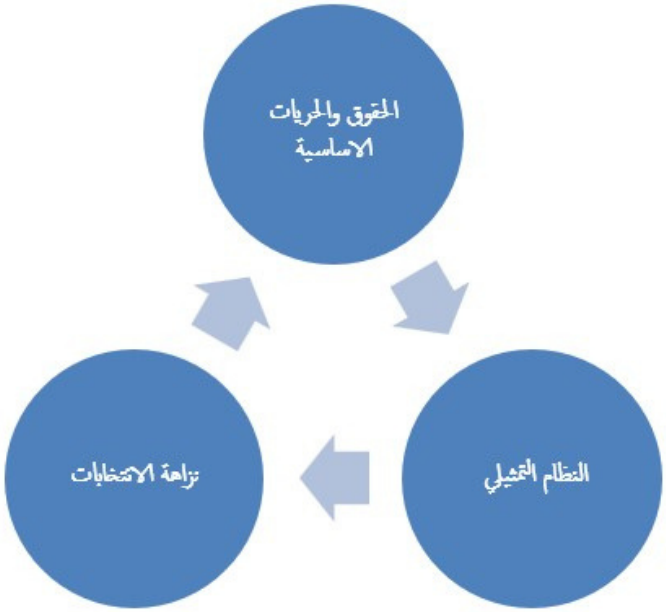

الشكل رقم 4 : تعميق النقاش الشبابي بين جميع الفاعلين السياسيين

- ثانيا : توسيع دائرة النقاش العمومي بين الشباب و الدولة و الأحزاب السياسية

يشكل النضج الديمقراطي مرحلة مهمة من مراحل التطور، وقد سعت الدولة في هذه المرحلة إلى ضرورة تحسين الأداء الديمقراطي، من خلال الرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، والتي يكون فيها المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الرفاهية الاقتصادية، فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة[1].كما أن تغذية النقاش الشبابي رهين اليوم بتحسين الأداء الديمقراطي، نتيجة زيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية، وتحقيق الرفاهية لهم، غير ان واقع ممارسة الحياة السياسية اثبت فشل التزام عملية التحول الديمقراطي، حيث أشار عالم السياسة " لاري دياموند " إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا[2]، فكيف يمكن للشباب المشاركة في صنع القرار المحلي؟

[1] - محمد سعد أبو عامود: " الرأي العام والتحول الديمقراطي"، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010 ص 143.
[2]- محمد نصر مهنا:" في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005 ص 451.

ويتمثل دور الشباب في صناعة القرار المحلي والانضمام إلى جمعيات المجتمع المدني وممارسة دور تقديم مقترحات إلى المجلس الجماعي على المستوى المحلي في إطار آلية التشاور العمومي، وفق ممارسة دور الرقابة وتتبع تقييم انجاز المجلس لبرنامج العمل الخاص به، كما يمكن للشباب أيضا الانخراط في الأحزاب السياسية والاسهام في النقاش العمومي عن القضايا التي يتناولها المجلس الجماعي عبر تقديم ترشيح لعضوية هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي[1]، أو عبر الآليات التشاركية التي يتيحها المجلس الجماعي، والتي تتمثل أساسا في لجان موضوعاتية مؤقتة يحدثها المجلس لأجل التشاور بخصوص موضوع محدد الذي يشغل عليه المجلس، والذي يدخل ضمن خانة التشاور العمومي، أو عبر تقديم العرائض[2]. ونذكر بعض الأمثلة ومنها:

- اللائحة الوطنية للشباب (مبادرة حكومية): تعتبر اللائحة الوطنية للشباب **(كوطا الشباب)** من التدابير التي إتخذتها الدولة المغربية مقارنه مع بعض دول الأخرى التي تدخل ضمن مجال دراستنا، لأجل دعم ولوج الشباب للسياسة والمشاركة في صنع القرار، حيث يمكن أن تسعى هذه المبادرة الاستثنائية والمؤقتة لحل إشكالية تمثيلية الشباب في المجالس الوطنية والترابية، إلى تشجيع المشاركة السياسية للشباب، وتجديد القيادات والهياكل الحزبية وتشبيب النخب الشبابية[3]، إستعدادا للاستحقاقات التشريعية لسنة 2021 فقد تم إعتماد اللائحة الجهوية للشباب بدل اللائحة الوطنية، وتخصيصها للنساء إحتراما للمرجعية الدولية لتقلد النساء مناصب المسؤولية ضمانا لمبدأ المناصفة المحدد في 90 مقعد بدل 60مقعد.

- البرلمان المغربي للشباب (مبادرة غير حكومية) : تتشكل نسبة البرلمان من 250 مقعدا ومن أربعة لجان موضوعاتية هي لجنة القطاعات الاجتماعية، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لجنة المالية و الإقتصاد ولجنة العلاقات الخارجية،

[1]- انظر: دليل مساطر أحداث وتفعيل وإشغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، المديرية العامة للجماعات المحلية ص 11
[2]- انظر: القانون التنظيمي رقم 44-14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
[3]- تنص مقتضيات القانون التنظيمي بمجلس النواب رقم 11-27 في مادته الأولى على ان مجلس النواب يتألف من 395 عضوا... 305 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية، و90 عضوا ينتخبون على صعيد تراب المملكة، وحسب المادة 23 من نفس القانون التنظيمي فان اللائحة الوطنية تتضمن جزأين، الأول يتضمن أسماء 60 مترشحة، والثاني يتضمن أسماء 30 مرشحا ذكرا لا تزيد سنهم على 40 سنة، كما انه وبموجب المادة 3: " لا يؤهل للترشح لعضوية في مجلس النواب برسم الدائرة الانتخابية الوطنية كل شخص سبق انتخابه عضوا في المجلس المذكور برسم نفس الدائرة الانتخابية.

ويتوزع البرلمانيون الشباب ضمن اللجان الأربعة بحسب تخصصاتهم العلمية وتجاربهم بحيث يكونوا قادرين على طرح الإشكالات وتقديم مقترحات حلول وتوصيات ترفع بعد ذلك إلى القطاعات الحكومية المعنية. و قد يتم إختيار المشاركين ضمن الفئة العمرية 17 و27 سنة، بناء على طلبات التقديم التي يرسلوها الشباب الراغبون في المشاركة في المشروع، كما تحرص لجنة مختصة على اختيار 250 شابة وشاب من مختلف جهات المغرب يمثلون جميع الشرائح الاجتماعية والاقتصادية. ويُعد عدم انتماء المتقدمين إلى البرلمان المغربي للشباب سياسيا شرطا أساسيا، حيث يرى القائمون على المشروع أن هدف البرلمان هو الحد من نسبة عزوف الشباب عن المشاركة العامة عبر استهداف فئة الشباب غير المنتمين للأحزاب[1].

- التكنولجيا أداة مكملة للمشاركة الشبابية الفاعلة : توفر تكنولوجيا المعلومات آليات وأدوات جديدة للمشاركة العامة، تتيح توسيع مساحات المشاركة في الحكومات الأكثر مسؤولية، كما تتيح تكنولوجيا المعلومات آلية فعالة للاتصال المستمر بالمواطنين وإخبارهم واستشارتهم في جميع القضايا التي قد تطرح داخل البرلمان بغرفتيه، كما تشكل أداة لتتبع وتقييم نشاط الحكومة، وكذا النواب البرلمانين ورؤساء المجالس المحلية، وكذا إمكانية التدخل والتأثير على مسار بعض القرارات، وتعد من أهم الشروط الملموسة في قيام ممارسة سياسية وإدارية شفافة تعزز الثقة لدى المواطنين، كما أنها تتيح أدوات تقنية تساهم في تحقيق ما سبق ذكره من قبل أداة تحديد الفئة المستهدفة والتي توفر الدقة والنجاعة، كما توفر أدوات لسير أراء المواطنين والمواطنات في بلورة مطالب تعبر عن حاجة المجتمع في مجال مساحة الترافع[2].

ولقد سعى المغرب في هذا السياق إلى الإنفتاح على الفضاء الرقمي ضمن إستراتيجية مخطط المغرب الرقمي 2013، والتي برمجت ضمن أهدافها تحقيق برنامج الحكومة الإلكترونية، النهوض بقطاع تكنولوجيا الإعلام على توفير إخبار حول خدمات الإدارة المغربية[3]، إلا أنه ورغم ما توفره التكنولوجيا من آليات وأدوات في تشجيع الاهتمام بالشأن العام، فهي تظل حبيسة التوعية والترافع والمناصرة والاسهام في النقاش العمومي حول القضايا التي يعرفها المجتمع، ليظل حق الترشيح والتصويت تحديا أمام مجموعة من الدول إما لأسباب تتعلق بالأعراف الديمقراطية وأما لأسباب تتعلق بأمن ونزاهة الممارسة الديمقراطية[4].

[1]- دليل المشاركة العامة الفاعلة للشباب 4-5-6 شتنبر 2020- مدينة الصويرة- المملكة المغربية ص 12
[2] - انظر المناصرة عبر المنصة الرقمية لتقديم العرائض المخصصة لذل، عبر الرابط التالي: « eparticipation.ma »
[3]- انظر البوابة الالكترونية المخصصة لذلك عبر الرابط التالي:. « egov.ma »
[4]- دليل المشاركة العامة الفاعلة للشباب 4-5-6 شتنبر 2020- مدينة الصويرة- المملكة المغربية ص 14

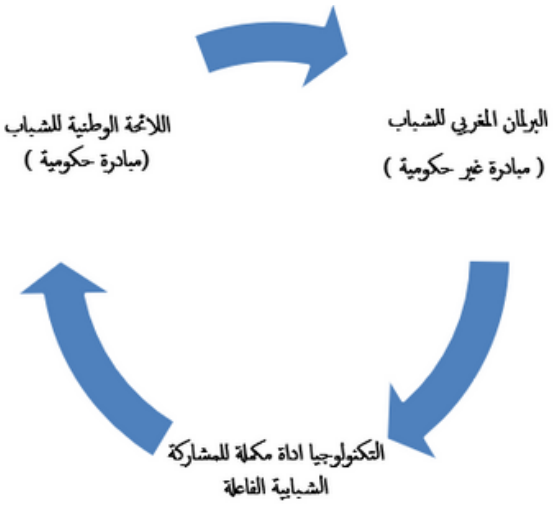

الشكل رقم 5: توسيع دائرة النقاش العمومي الشبابي بين الدولة و الأحزاب السياسية

- ثالثا : الشباب ووسائل الاتصال الحديثة، شبكات التواصل الإجتماعي

لقد أحدث التطور التكنولوجي المتسارع لوسائل الاتصال والانترنيت و إنتشار الهواتف الذكية والألواح الالكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي[1]، نقلة نوعية في عالم الاتصال والتواصل، كتمييز جذري لنماذج الاتصال التقليدية، حيث تشكل شبكات التواصل الاجتماعي إعلاما جديدا قادرا على تجاوز الحدود المكانية و الزمنية، وكسر القوانين والنظم التي تحد من انتشار و تداول الخبر أو المعلومة، حيث يمكن ان تتيح هذه الشبكات للجمهور إمكانية المشاركة، التعاون، التفاعل، وتبادل الأخبار والمعلومات. في مواقع التواصل الاجتماعي يطلق عليها ب" الإعلام الجديد"، إلا ان هذه " الجديدة" نسبية، لكون ما هو جديد اليوم لا يكون جديدا غدا[2]، كما يمكن أن توصف شبكات التواصل الاجتماعي كذلك بالإعلام البديل الذي مكن الجمهور من التخلص من سيطرة الحكومات والنخب الإعلامية على وسائل الإعلام و سهل من تدفق المعلومات في المجتمع سهولة الاستخدام وانخفاض التكلفة[3].

[1] - يقصد بشبكات التواصل الاجتماعي على أنها:" مواقع أو تطبيقات الكترونية يتواصل ويتفاعل ويتشارك عن طريق الملايين من البشر، وتوفر لمستخدمها قدرا من الحرية والخصوصية في إنشاء حسابات وصفحات خاصة أو عامة، وهي إعلام اجتماعي يتيح للجمهور النشر والتدوين والمشاركة وتبادل الأخبار والمعلومات.

[2]- شفيق، 2011 ص 52-63.

[3]- اللبان شريف درويش: " مدخلات في الإعلام البديل والنشر الالكتروني على الانترنيت"، القاهرة، دار العالم العربي 2010 ص 60-61

كما تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي أيضا بمثابة **" إعلام نمط الحياة"**، أو موجة جديدة للإعلام تعبر عن الخبرة الإعلامية الشخصية ضمن سياق المجتمع، التي لا غنى عنها، عند بعض الأفراد لأنها تحقق لمستخدميها التقارب مع أطرهم ودوائرهم الاجتماعية والعملية[1]. أو كنمط جديد للتواصل بديلا عن الهرمية التي كانت قائمة،حيث يشكل جمهور شبكات التواصل الاجتماعي نظاما اتصاليا يرتكز على المساواة والمشاركة، بعيدا عن وصاية الحكومات، وشبكات التواصل الاجتماعي ذات قيمة ثقافية، والتي يختلف إستخدامها بإختلاف ثقافة المستخدم ومن سمات شبكات التواصل الاجتماعي[2]نجد :

- **الحرية الواسعة:** وهي حرية معرفة ومناقشة القضايا التي تهم المستخدم، في نشر المحتوى الإعلامي متجاوزة الحدود المكانية والزمنية ورقابة السلطة وتحكم وسائل الإعلام.
- **الشمول والتنوع في المحتوى :** وهي مساحة لا محدودة لنشر الخبر أو المحتوى الإعلامي، وإرفاق التفاصيل بشتى الوسائط الممكنة من صورة أو صور أو مقطع فيديو.
- **التوثر والتحديث المستمر:** بمعنى توفر المادة الإعلامية والمعلوماتية، وتحديثها المستمر والنقل المباشر للخبر أو المعلومة وفي أي مكان أو زمان.
- **الفاعلية :** وتعني أن يكون المستخدم مرسلا ومستقبلا في نفس الوقت، ومتحاورا يشكل مباشر مع صانع المحتوى أو مقدم الخدمة، ومشاركا في المنافسة وإبداء الرأي.
- **المشاركة:** وتعني إمكانية مناقشة الشأن العام، وإبراز الإبداعات والهوايات إلى جانب توسيع دائرة التنافس الإعلامي بين المواقع والمنتديات ووسائل الإعلام المختلفة لتقديم الأفضل.
- **التواصل :** تتيح بناء جسور من التواصل بين المستخدمين، وتبادل المشاركات والتعليقات وتشكيل شبكة للتواصل للحوار الهادف، وتقبل الرأي الأخر مهما اختلفت وجهات النظر.

[1]- نصر حسين محمد:" وسائل الإعلام الجديدة، أسس التغطية والكتابة والتصميم والإخراج في الصحافة الالكترونية"، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2013ص 135.

[2] - young- kirsty ; online social networking ; an australian perspective.international journal of emerging tachnologies and society.vol.7. no 1.pp39.57

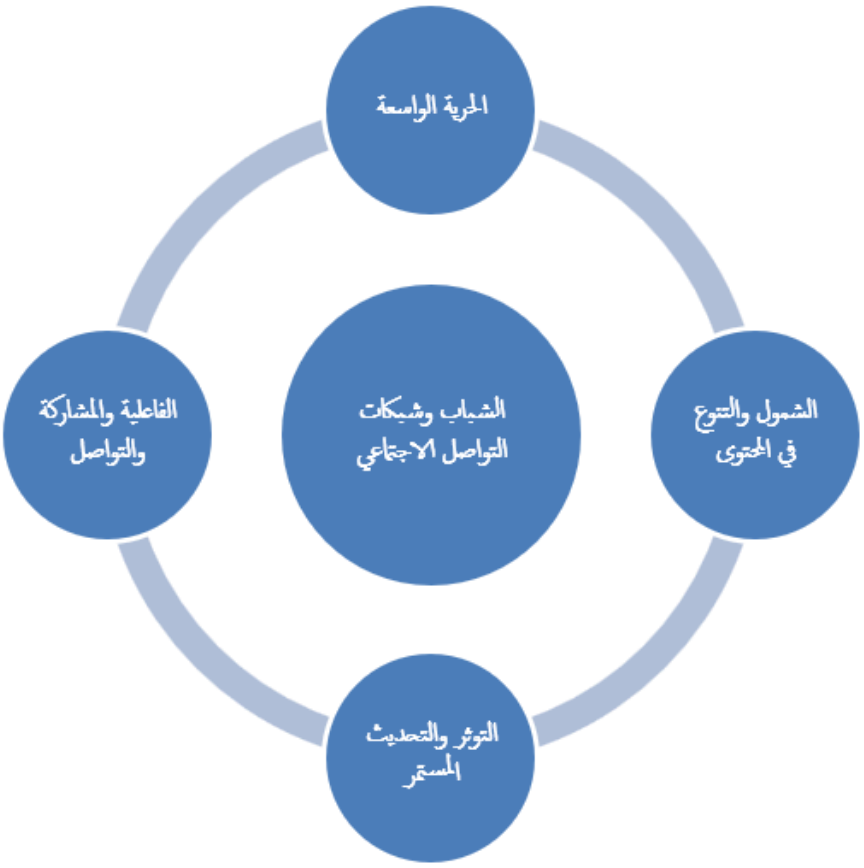

الشكل رقم 6: تعزيز الشعور بالمواطنة (المواطنة الالكترونية)

خاتمة

وفي الختام، و فضلا على هذا كله فإن الفايسبوك أسهم في بزوغ شرارة الحركات الاحتجاجية في بعض الدول المغاربية، التي أعادت إلى الواجهة فكرة الوحدة عبر خلق حالة من التضامن والتفاعل العربي، الذي جسدته عشرات الصفحات التضامنية مع " الثوار " حالة : التونسيون المساندون لحركة 25 يناير المصرية"، و شباب الجزائر المتضامن مع ثورة مصر الشعبية[1]، و حركة 20 فبراير المغربية المتضامنة مع ثورة الياسمين التونسية. بالإضافة إلى تحقيق مفهوم التشاور السياسي الافتراضي، والذي يعرف بأنه عملية تواصلية افتراضية تعتمد على الحوار و النقاش، و عرض الحجج والأسباب واستخدام أساليب الإقناع للوصول إلى صيغة إرضائية، والذي تعتبر فيه الشبكات الاجتماعية عامة و الفايسبوك خاصة ساحة متميزة لمستخدميها بهدف التشاور في القضايا السياسية. ويمكن تعزيز الشعور بالمواطنة (المواطنة الالكترونية) تلك الثقافة المبنية على المشاركة عبر الفضاءات الافتراضية في تحويل المواطنة الفعلية إلى مواطنة افتراضية عبر اندماج المشاركين في الفضاء الافتراضي بغض النظر عن جنسياتهم وأماكنهم، الأمر الذي يجعل مواطنو هذا الفضاء الالكتروني يشعرون بنوع من الانتماء الافتراضي والانتساب[2]. وذلك من الأمور الآتية :

- ضرورة بروز نخب شبابية جديدة تتمثل في المشرفين على كبرى الصفحات التي تدير النقاش على الفاسبوك.
- ضرورة انحصار المجال الخاص لصالح العام
- سيطرة الطابع الفضائحي في تنازل القضايا السياسية بدل النقد والجدل العقلاني الجاد.
- تشكل مجتمع مدني افتراضي بديل لتجاوز آليات تهميشية من المجال العمومي التقليدي.

وهكذا فالانتقال من حركية مركبة تتفاعل فيها الأصناف من الفاعلين باختلاف مرجعياتهم ومنطلقاتهم ومقاصدهم.[3] حيث يجد الفاعلون أنفسهم أمام ضرورة التفاوض مع عوامل شاملة، من طبيعة دستورية وسياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إلى عملية الانتقال متعددة الأبعاد، تراعي تسمية الفاعلون فيها السياق العام الذي يميز حقلا سياسيا واجتماعيا[4]

[1] - مصعب حاسم الدين لطفي:" دور مواقع التواصل الاجتماعي- الفايسبوك في عملية التغيير السياسي- مصر أنموذجا"، رسالة ماجستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2012 ص 111.
[2]- محمد مصطفى رفعت:" الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية"، دار العربي للنشر ص 75.
[3] - حسن طارق:" الديمقراطية وقضايا الانتقال السياسي بالمغرب"، نفس مرجع سابق ص 75
[4] - محمد نور الدين افاية:" الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه"، منتدى المعارف، الطبعة الاولى، بيروت 2013 ص 116.

لائحة المراجع المعتمدة

1- الكتب باللغة العربية

- محمد نور الدين افاية :" الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه"، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت 2013.
- محمد باسك منار: " المشهد السياسي في المغرب- دراسات في سياقات ومألات ما بعد دستور 2011"، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، نشر مكتبة المعرفة – مراكش، الطبعة الأولى : 2018.
- الحسين ارباري:" مطالب حركة 20 فبراير في المغرب على محك الممارسة السياسية والدستورية- مطلب الملكية البرلمانية نموذجا"، مؤلف جماعي، المركز الديمقراطي العربي: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي- دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار في الأنظمة السياسية- برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى: 2019.
- بوعمامة العربي: " الشباب المغربي في سلم القيم والأولويات عند الدولة"، دراسة ضمن كتاب، المغرب في سنة، منشورات المركز المغربي لتحليل السياسات 2015.
- حجازي عزت: " الشباب العربي ومشكلاته"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1985.
- صلاح الدين فوزي: " النظم السياسية- وتطبيقاتها المعاصرة "، القاهرة دار النهضة العربية، 1998- 1999.
- عبد الرحمن احمد ابوخرص: " الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة"، 2007.
- محمد فهيم درويش: " مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد"، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010.
- محمد سعد أبو عامود : " الرأي العام والتحول الديمقراطي"، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010.
- محمد نصر مهنا :" في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
- اللبان شريف درويش : " مدخلات في الإعلام البديل والنشر الالكتروني على الانترنيت"، القاهرة، دار العالم العربي 2010.
- نصر حسين محمد:" وسائل الإعلام الجديدة، أسس التغطية والكتابة والتصميم والإخراج في الصحافة الالكترونية"، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2013.

- الرسائل:
- مصعب حاسم الدين لطفي:" دور مواقع التواصل الاجتماعي- الفايسبوك في عملية التغيير السياسي- مصر أنموذجا"، رسالة ماجستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2012.
- المقالات:
- رشيد امشنوك،" الشباب المغربي بين تحديات الاندماج ورهانات السياسات العمومية - الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2030 نموذجا"، مجلة اتجاهات سياسية بالعدد التاسع، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا- تشرين الثاني 2019.

2- الكتب باللغة الاجنبية

.P. BOURDIEU. Questions de sociologie. Editions de Minuit.1992 -
Moumia.Bennami-chraibi et mohmad jeghllag..la dynomique - protestaise du monvement du 20 février à casablanca. Presses de .sciences po/revue. Francais de science politique 2012/ 5-vol.62
young- kirsty ; online social networking ; an australian - perspective.international journal of emerging tachnologies and .society.vol.7. no 1

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية